

تقييم النظم التعليمية بين المفهوم والإجراءات

Evaluation of Educational Systems between Concept and Procedures

عبد السلام دعيدش¹، فاروق طباع²¹ جامعة محمد أمين دباغين - سطيف2، daideche_ed@yahoo.fr² جامعة محمد أمين دباغين - سطيف2، ftebbaa05@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ الاستلام: 2021/10/27

ملخص:

أي نظام تعليمي أصبح الآن أكثر من أي وقت مضى يخضع لضغوطات كبيرة لتقييم مردوده لمعرفة مدى تحقيقه للأهداف المسطرة سواء من داخل النظام - أي التي رسمها لنفسه - أو من المجتمع والفاعلين الآخرين خارج النظام التعليمي، هذا التقييم أيضا ينشد الحصول على تسيير أحسن، وسوف نستعرض في هذه الورقة البحثية مفاهيم عامة عن النظم التعليمية وعناصرها، ودواعي تقييم النظم التعليمية ومستويات هذا التقييم، وكذا التطرق لآليات وأدوات تقييم هذه النظم.

الكلمات المفتاحية: النظم التعليمية؛ مستويات تقييم النظم التعليمية؛ أدوات التقييم.

Abstract:

Any educational system has now become ever more than before is subject to great pressure to evaluate its returns to know the extent to which it has achieved the objectives underlined, whether from within the system itself - that is, the objectives it has drawn for itself - or from society and other actors outside the educational system. This evaluation also seeks to obtain better management In this research paper, we will review general concepts about educational systems and their components, the reasons for evaluating educational systems and the levels of this evaluation, as well as the mechanisms and tools for evaluating these systems.

Keywords: educational systems; educational systems assessment levels; assessment tools.

1. مقدمة:

التعليم استثمار بشري له اسهامات وعوائد اجتماعية من خلال الحفاظ على الموروث الثقافي وهوية المجتمع، كما له آثار اقتصادية بمساهمته في زيادة الانتاجية وتحسين مستوى الدخل القومي، زيادة الرفاهية الاقتصادية. ونتج عن كل هذه المتغيرات تزايد الاهتمام بالنظم التعليمية، ليس فقط بإيلائها الرعاية اللازمة بتوفير الموارد المادية والبشرية (بنايات، مدرسين، ميزانيات ضخمة...)، بل أضحى من الحاجة وبشكل متزايد إلى تقييم هذه النظم ومراقبتها، من أجل ضمان الخدمة اللازمة للتغيرات المذكورة سابقا من جهة، ومن جهة أخرى للتعرف على مكامن الضعف والقوة لهذا النظام، ومدى تحقيقه لأهدافه التي رسمها النظام لنفسه، سواء على المستوى الداخلي خاصة بالنظام أو الخارجي، آثاره وعائداته على المجتمع. هذا التقييم صاحبه ظهور توجهات عدة في كيفية إجرائه وتنفيذه، فمنها من اهتم بمدخلات النظام التعليمي ومدى كفايتها وأخرى اهتمت بتقييم عملياته وما يطرأ أثناء تحويل هذه المدخلات إلى عمليات، في حين كان هناك توجه اهتم مباشرة بنتائج ومخرجات هذا النظام الخارجية والداخلية.

2. تعريف النظام التعليمي:

يعرف على أنه نظام من العناصر والمكونات والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم الاجتماعية-الثقافية والسياسية والاقتصادية وغيره، لبلورة غايات التربية وأدوار المدرسة ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها، ويتشكل كل نظام تربوي من مستويين أساسيين هما المستوى البنائي الواسف للنظام والمستوى الوظيفي الواسف لعملياته.

*** المستوى البنائي:** كليات من العناصر المتفاعلة تشكل عنصرا من عناصر النظام وتفاعل فيما بينها لأجل أداء وظائف معينة تمكن من تحقيق الغايات البعيدة المدى والقصيرة المدى من وجود النظام ذاته. يمكن التمييز في هذا الصدد بين بنيات مختلفة:

أ- بنيات سياسية تشغل وظيفة اتخاذ قرارات السياسة التعليمية.

ب- بنيات إدارية تدبر شؤون النظام وتسييره.

ج- بنيات بيداغوجية تخطط للبرامج والطرق والوسائل أو تنفذها أو تقيمها.

* **مستوى الوظائف:** التي يشغلها النظام والتي تتحدد على مجموعة من المستويات هي:

أ- مستوى سياسي يشمل تخطيط الغايات وتحديد الاختيارات.

ب- مستوى إداري يشمل تسيير النظام وتدبير الموارد والخدمات وإصدار القرارات التنظيمية.

ج- مستوى بيداغوجي يشمل عمليات التكوين والتأطير والتدريس. (غريب، 2006، ص56).

أما النظام التربوي الوطني حسب Legendre, 1993 يعرف على أنه نظام اجتماعي يشمل مختلف المؤسسات التربوية لبلد ما بما في ذلك الغايات، بنية وهيكل النظام، المؤسسات التعليمية، البرامج الدراسية، نماذج التعلم والتقييم التربوي ومعايير الترفيع، مختلف البرامج التكوينية المعترف بها، وكذلك الموارد البشرية، الموارد المادية والنقدية. (Legendre, 1993, p1261)

3. العوامل المؤثرة في النظام التعليمي:

يعتبر النظام التعليمي هو الأرض الخصبة لرعاية ثقافة الأمم، والحفاظ على هويتها، كما يعتبر أيضا الوسيلة التي يعتمد عليها المجتمع لمواكبة تطلعاته وطموحاته فهو الحارس لثقافات الشعوب والأداة التي تصنع المستقبل من خلال حمله لأهداف تطلّعيه ترسمها هذه المجتمعات لنفسها، فنحن نعلم أي تطور في العصر الحديث يكون مرهون بنوعية النظام التعليمي وما يقدمه من مخرجات، وفي خضم هذه المهام التي يحملها النظام التعليمي نجده يشتغل تحت تأثير مجموعة من العوامل الواردة أدناه. (Legendre, 1993, p 1222)

1.3. العوامل الاقتصادية:

نظام تعليم اي بلد يتشكل وفقا لنشاطه الاقتصادي، فإذا كان بلدا ما يهتم أكثر بالزراعة، فإن النظام التعليمي يجب أن يوفر يد عاملة مؤهلة في هذا المجال لزيادة وتحسين الإنتاج، فالعوامل الاقتصادية تؤثر على توجه وبنية النظام التعليم، كما تؤثر على نوعيته أيضا، فالسياسة التمويلية التي يتبعها أي بلد تجاه نظامه التربوي بمعنى حجم الميزانية المخصصة لهذا القطاع تعد مؤشرا على نوعية هذا النظام.

2.3. العوامل الجغرافية:

المحيط الجغرافي يؤثر على النظام التعليمي من ناحيتين ، قد يكون من ناحية المناخ أو من ناحية التضاريس الجغرافية، وأحد تأثيرات المناخ على هذا النظام في تحديد السن المناسبة لتمدرس الأطفال، يؤثر

أيضا على نوعية التصميم الهندسي للمدارس وعلى طبيعة مواد بنائها... أما تأثير التضاريس الجغرافية لا يقف عند النماذج التعليمية والبرامج التربوية، بل يتعدى إلى التشجيع على تشييد مدارس ذات نوعية فريدة مثل ما يحدث في اليابان، تركز على تدرس علوم البحار والصيد البحري والغابات، كما تؤثر العوامل الجغرافية على إدارة النظم التعليمية وعلى التمويل المالي لها.

3.3. العوامل الفلسفية:

من المعلوم أن الفلسفة تؤثر بطريقة مباشرة في التربية، فمثلا نظرية فلسفية تتحدث عن المعرفة وطريقة اكتسابها تؤثر بدورها على النظرية التربوية، وعلى الممارسات والتطبيقات التربوية، مثل نظرية أفلاطون، سقراط وجون ديوي، كل نظرياتهم كانت لها تأثير في التربية وفي مبادئها وطرقها.

4.3. العوامل الثقافية:

المجتمعات التي تمتلك ثقافة متجانسة نجدها تواجه مشاكل أقل من المجتمعات التي تمتلك ثقافة متعددة، وهذا يؤثر أيضا على النظام التعليمي من نواحي عدة، من حيث التوجه الإيديولوجي للبرامج والمقررات الدراسية، وكذا لغة التدريس خاصة إذا كان المجتمع متعدد اللغات. ومن العوامل الثقافية التي تؤثر على النظام التعليمي نجد عامل الدين.

5.3. العوامل السياسية:

تشكل العوامل السياسية نقطة تأثير مهمة في النظام التعليمي ، فطبيعة النظام السياسي السائد في أي بلد يحدد توجه العام لنظامه التربوي ، فكثير من المبادئ و القرارات المتخذة في قطاع التعليم نجدها سياسية أكثر منها بيداغوجية كالمجانية في التعليم و تكافؤ الفرص التعليمية التي تعد أحد مبادئ الاشتراكية، كما أن طبيعة النظام السياسي السائد (ديمقراطيين سلطوي) له تأثيره البالغ في صياغة السياسات التعليمية، ففي الأنظمة الديمقراطية حيث التشاركية وتعدد الأهداف نجد توجه التربوي يذهب في هذا التوجه نحو الانفتاح، أما في حالة النظام السلطوي نجد غايات التعليم تصب في خدمة النظام السائد، كذلك النظرة التي يحملها النظام السياسي لقطاع التعليم تساهم بشكل كبير في تحديد حجم النفقات المخصصة للتعليم .

4. عناصر النظام التعليمي:

بما أن النظام التعليمي كيان مستقل له وظائفه وأهدافه، فهو يشتغل كنظام له مكونات تحدد عمله وطريقة تفاعلاته بين مختلف أجزائه وعناصره، وهذه العناصر المتمثلة في المدخلات والعمليات والمخرجات هي من ترسم حدود النظام التعليمي وأهدافه ونواتجه وفيما يلي العناصر الأساسية للنظام التعليمي (جمال مُجد؛ وسلامة، 2008، ص 16).

1.4. المدخلات:

من حيث المبدأ يمكن القول أنّ المدخلات التربوية هي كل ما يدخل في العملية التربوية من موارد بشرية ومادية، والتي تتضمن عادة المعلمين والطلاب والمباني والمعدات، غير أنه حدث تقدما نسبيا في تحديد المدخلات وتصنيفها وقياسها، فيقسمها Chon مثلا إلى مدخلات مدرسية وهي التي توفرها المدرسة في مقابل أخرى غير مدرسية تحدد من الخارج. وداخل المدخلات المدرسية هناك عوامل يسهل التعامل معها نسبيا، وأخرى قد يصعب التعامل معها من قبل الفاعلين في النظام التربوي، وفي إطار المدخلات غير المدرسية هناك مدخلات تؤثر في المتعلم مباشرة في مقابل تلك التي تؤثر فيه بشكل غير مباشر من خلال بيئة المجتمع. وفي إطار تسمية مدخلات النظام التعليمي نجد Adams قسمها إلى:

- مدخلات رمزية: وتعني المطالب الاجتماعية والدعم والأهداف والقيم الاجتماعية والشروط والمتطلبات القانونية، وتوقعات الدور.

- مدخلات إنسانية: وتتمثل في الطلاب وأولياء الأمور والمهنيين وأسلوب الإدارة.

- مدخلات مادية: وتشمل الهياكل والمباني والتجهيزات المختلفة.

أما Setler قدم تقسيما أكثر تفصيلا للمدخلات التربوية ونوردها في النقاط التالية:

- الأهداف والأولويات: وهي التي توجه النشاط وأداء النظام التعليمي، بمعنى يشتغل هذا النظام في ضوء هذه الأهداف.

- المتعلمين: وهم المدخل الرئيسي والحلقة الأساسية في النظام التعليمي، فخصائصهم النفسية والعقلية والاجتماعية ... كلها تمثل مدخلات يجب معرفتها.

- الإدارة التعليمية: وهي التي تنسق وتوجه وتنظم وتشرف على النظام التعليمي وتتابعه في تقويمه، ويقع على عاتقها عملية التنفيذ، وتتصل بما ثلاثة جوانب هي المؤهل الدراسي للقائمين عليها، وإعدادهم، وتدريبهم.

- أعضاء هيئة التدريس: وهذا من حيث المؤهل العلمي والخبرة التدريسية.

- المحتوى: ويشمل محتويات المقررات الدراسية التي تعرضها مختلف المناهج الدراسية.

- الوسائل التعليمية: ويقصد منها مدى توفرها وتنوعها وملاءمتها للموضوعات المختلفة في النظام.

- التكاليف: كل ما يتعلق بالتمويل ومصادره، وحجم الميزانية المخصصة للتعليم.

- المباني والتجهيزات: ومدى تماشيها مع الشروط الواجب توافرها مع الاتجاهات العالمية، ومدى مناسبتها للمدرسة الفنية والمتعلمين، ولأوجه النشاط المختلفة.

عموما من التحديات السابقة لمختلف المدخلات التربوية التي يجب توفرها في أي نظام تعليمي يمكن لنا تلخيصها في مجموعة من التصنيفات، وهي مدخلات مادية تتمثل في الهياكل و المباني والتجهيزات، مدخلات نقدية، تتمثل في الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم وحجم الميزانية ومدى كفايتها وكذا طريقة تخصيص هذه النفقات كمرتبات للأساتذة والإداريين والمصاريف التي تذهب لصالح التلميذ بصفة مباشرة، مدخلات بشرية وهي تتضمن المعلمين من حيث خصائصهم المختلفة (العقلية، النفسية، الاجتماعية...) ومدخلات معنوية بمعنى الأهداف والفلسفة التربوية التي يبنى عليها قطاع التعليم ومختلف المحتويات والمناهج التعليمية. كل هذه المدخلات يستلزم حضورها في أي نظام تعليمي وغياب أي منها يعني فقدان التوازن في مكونات هذا النظام.

2.4. العمليات:

ويقصد بها أداء الأنشطة، كما أنها جهد هادف يتم بواسطته تغيير المدخلات من طبيعتها الأولى وتحويلها إلى شكل يتناسب مع أهداف النظام، ويطلق عليها التحويل إذ بواسطتها تتم عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات، أي تحويل المدخلات الأساسية المتمثلة في التلاميذ في الحالة الحامة في النظام التعليمي إلى مؤهلات بشرية ذات كفاءة عالية في ضوء الأهداف المرسومة سابقا. وتحقيق هذه النواتج

والمخرجات يتطلب حدوث بعض العمليات داخل هذا النظام. وهي تفاعلات وأنشطة متخصصة تشمل الأنشطة التدريسية والتي يمارسها المدرسون، وأنشطة معاونة يقوم بها مجموعة من النظم المعاونة وتتم بصورة مباشرة وغير مباشرة.

يتضمن عنصر العمليات في النظام التعليمي عدة عمليات وممارسات يومية يقوم بها مختلف الفاعلين داخل هذا النظام لأجل تحقيق الهدف الأساسي له والمتمثل في تحويل المدخلات السابقة إلى مخرجات تعليمية تستجيب للأهداف المحددة سابقا ومن هذه العمليات نذكر الأساسية منها:

- عمليات الاتصال الرسمية وغير الرسمية.
- عمليات القيادة والإشراف.
- عمليات الاختيار والمفاضلة بين البدائل لاتخاذ القرارات وحل المشكلات.
- عمليات التحفيز للأفراد والجماعات لتحقيق أهداف مشتركة.
- عمليات الرقابة لضمان توجيه جهود الافراد نحو تحقيق الأهداف.
- عمليات تقييم الإنجازات والأداء المدرسي ومدى ما حققه النظام ضمن ما خطط له من وقت وجهد.
- عمليات التصحيح والتطوير والتحديث لضمان وحدة الحركة وسلامة التغيير.
- عمليات تجميع الموارد واستغلال أمثل للفائض.

3.4. المخرجات:

تشكل مخرجات النظام التعليمي كل أنماط التعلم المضاف من مهارات، ومعارف، واتجاهات، وقيم وغير ذلك. وهي التي اكتسبها المتعلم من جراء تعرضه لعملية تعليمية معينة، من غير تلك التي اكتسبها أساسا من المنزل، فالمخرجات التعليمية تشمل ما يسمى بالقيمة التربوية المضافة للمتعلم، الناتجة من عملية تربوية معينة (عابدين، 2004، ص213). فهي تدل على ما يفرزه النظام في مجتمعه وبيئته، المتمثلة في سلسلة النتائج والانجازات التي حققتها الأنشطة أو أداء العمليات، وتتوقف هذه المخرجات على نشاط النظام وحده، ويمكن التمييز بين نوعين من المخرجات:

- مخرجات ارتدادية: حيث ترتد هذه المخرجات إلى النظام كمدخلات بمعنى أن النظام يستخرج جزءاً من مخرجاته كمدخلات جديدة.
- مخرجات نهائية: وهي التي ينتجها النظام وتؤثر على الإطار العام الذي تعمل في نطاقه، والذي يسمى بالبيئة.

5. تعريف التقييم:

- يقصد به إصدار حكم شامل واضح على ظاهرة معينة بعد القيام بعملية منظمة مستندة إلى أداة خاصة في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بغرض تحديد درجة تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات. (Royse, Thyer, Padgett, & Logan, 2001)

فالتقييم حسب (De ketele, Gerard, & Rogiers, 1997) يعني:

- جمع مجموعة من المعطيات الكافية التي لها صلة بموضوع التقييم، تكون ثابتة وصادقة.
- فحص درجة المواءمة بين مجموعة المعطيات ومجموعة المعايير المتوافقة مع الأهداف المحددة عند الانطلاق.
- اتخاذ القرار.

أما تقييم النظام التعليمي يعرف على أنه: "عملية منهجية تقوم على أسس علمية، تستهدف إصدار الأحكام بدقة وموضوعية على مدخلات وعمليات ومخرجات أي نظام تربوي، ومن ثم تحديد جوانب القوة والقصور في كل منها تمهيداً؛ لاتخاذ قرارات مناسبة لإصلاح ما قد يتم الكشف عنه من نقاط القوة والقصور".

6. التطور التاريخي لتقييم النظم التعليمية:

مرت عملية تقييم النظم التعليمية بمراحل عدة بداية من نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية العصر الحديث، وتخللت هذه العملية عدة تطورات وبروز أدوات تقييم مختلفة تعكس توجهات كل مرحلة والهدف من التقييم، وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه التطورات: (Baunay, 2009)

1.6. نهاية القرن التاسع عشر:

تميزت بظهور الأفكار الأولى فيما يخص فتح الحدود على التربية، ففي هذا الوقت تجلّى اهتمام كبير بعقد المقارنات الدولية بين مختلف النظم، فوجد الدول العظمى أعطت نماذج لمؤسسات تربوية حديثة، هذه الأفكار فيما يخص "فتح الحدود" لا تؤدي إلى تشكيل نظم تعليمية متجانسة، ولكنها تقدم حلول خاصة لكل بلد، وكان هناك استقرار في هذا التوجه حتى الثمانينيات.

2.6. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية:

في هذه المرحلة أخذت اليونيسكو على عاتقها قضية التعليم على المستوى العالمي في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، واصبحت ترعى عملية جمع ونشر وبناء المعطيات الإحصائية حول النظم التعليمية في مختلف دول العالم، حيث تم وضع إطار متناسق لذلك، لكن من دون إجراء مقارنات، حيث تعكس البيانات الإحصائية المحصل عليها الإشكالية أو القضية السائدة في ذلك الوقت: الحق في التعليم، حالة ونوعية الخدمات التعليمية الموفرة والتي يمكن أن تضمن هذا الحق بشكل فعال. تسير وإدارة النظم التربوية في هذه الفترة موجه نحو المدخلات:

- عدد التلاميذ المسجلين في النظام التعليمي.
- عدد الأساتذة المكونين، الموظفين، مساهم المهني، القانون الخاص، شبكة الأجور
- المنشآت، التجهيزات.
- النفقات العمومية المخصصة لقطاع التعليم.
- ويتم بناء المؤشرات وفقاً لهذه لذلك:
- تدفق التلاميذ في النظام التعليمي.
- المدخلات: الموارد المخصصة للخدمة العامة، ضرورة وجود دليل يوجه الدول.
- احترام الإطار الوطني والخصوصيات الوطنية.
- الإحصائيات الوصفية وغير معيارية.
- التعاون الدولي، المساعدات المقدمة لتحقيق التطور هي التي توجه العلاقات بين الدول في المجال التربوي

3.6. نهاية القرن العشرين:

في هذه المرحلة تولت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك العالمي، الاتحاد الأوروبي واليونسيف، مهمة التقييم، هذه المؤسسات مختصة في القضايا الاقتصادية، بالإضافة إلى منظمة اليونسكو المختصة في جمع ونشر الإحصائيات. كل هذه المنظمات تعمل على تقديم التوصيات والإحصاءات التي تخدم سياسات الإصلاحات. وفي الثمانينيات من القرن العشرين، كل الدول انخرطت في عملية إعادة تسمية المؤسسات التعليمية وإعادة توجيه سياساتها التعليمية، منها الولايات المتحدة، الدول الأنجلوفونية، دول الشمال... كانت هناك حركة حقيقية اتجهت نحو تبني مناهج أخرى في قيادة الأنظمة التربوية، وأصبح الطلب على الإحصائيات يتعاظم أكثر فأكثر خاصة حول النتائج التعليمية، النتائج القابلة للقياس والمقارنة:

- النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة، من أجل قياس فعالية النظم التعليمية.
- النتائج المحققة مقارنة بالموارد المستخدمة، من أجل قياس نجاعة النظم التعليمية.

سادت في هذه الحقبة فكرة مفادها أن التربية والتكوين يلعبان دورا استراتيجيا في النمو الاقتصادي للدول، كما أن العولمة الليبرالية ولدت التنافس بين الدول، ونظم التربية والتعليم تعتبر عامل أساسي للتنافسية الاقتصادية بينها، وهناك تقريران في هذه المرحلة يفسران هذه التصورات الجديدة للتربية، الأول صدر في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "أمة في خطر" سنة 1983. والثاني في فرنسا عام 1989.

وتعد الأدوات الإحصائية، المؤشرات الجديدة لقياس النتائج التعليمية إذ تستخدم في تحليل النظم التعليمية ومقارنة تطوراتها، وأيضا في مقارنة السياسات التعليمية التي تنفذها الحكومات. تعدى الأمر إلى استخدام إحصائيات أكثر معيارية من طرف هذه المؤسسات الدولية لبناء توصيات لصالح البلدان المختلفة.

تنظيم تعليمي عالمي جديد بدأ يظهر، بحيث أدى تطوير المؤشرات التعليمية الخاصة بعقد مقارنات دولية إلى جعل النقاش في هذا الأمر ذو صفة تقنية، ليحل النقاش الفني محل النقاش السياسي. كذلك المقارنات الدولية المتبعة من طرف مختلف المؤسسات أصبحت أكثر معيارية، فهي تدعم وتبرر التوصيات

الداعية إلى الإصلاحات التربوية، هذه الإصلاحات كانت موضوع النقاش بين ممثلي الحكومات والخبراء والمنظمات الدولية.

وفتح في نفس الوقت النقاش:

- حول نموذج تربوي يحمل هيكلية عالمية، وعلى مستوى كبرى الاقاليم (الاتحاد الأوروبي).
- وحول نظام إدارة وقيادة النظم التربوية على المستوى العالمي (OCDE) وعلى المستوى الأوروبي والجهوي، وحتى الوطني.

7. مجالات تقييم أنظمة التعليم:

يشمل تقييم نظم التعليم مختلف مكوناته وأجزائه، بدءاً بالمدخلات إلى المخرجات مروراً بالعمليات مما يحقق تقييماً شاملاً لبنية النظام التعليمي (السيد، 2007)، ويظهر جلياً أن عملية تقييم الأنظمة التعليمية يجب أن تكون ضمن إطار منظم وشامل لكل وحداته، كذلك يكون هادفاً بمعنى السعي إلى الرقي والتطور الإيجابي في أداء النظام التعليمي، غير أنه قد لا يتسنى العمل بكل هذه المكونات وتقييمها في عمل واحد، وفي سبيل هذا ظهرت توجهات مختلفة في عملية التقييم، فمنها ما يهتم بتقييم المدخلات ومدى كفايتها ومناسبتها سواء كماً من حيث المواد المادية والنقدية أي حجم الميزانية المخصصة وأعداد الأساتذة والهياكل القاعدية المخصصة لاستقبال طلبة التعليم...، أو نوعياً من حيث كفاءات الأساتذة وطبيعة الأهداف المسطرة ومدى وضوحها وقابلية تحقيقها ودرجة انسجامها مع تطلعات المجتمع ومتطلبات المتعلمين، وخصائص المتعلمين وخلفياتهم المعرفية والاجتماعية، والمرير الذي يساق في هذا النوع من التقييم أي تقييم المدخلات هو أن الحصول على هذه المدخلات بالقدر المطلوب وبالصيغة المرادة قد يكون كفيلاً لتحقيق نتائج عالية، مما يغنينا عن تقييمات أخرى.

غير أن توفر كل هذه المدخلات لا يعني ضمان أداء متميز لهذا النظام لأن هنالك عمليات تطرأ في خضم محاولة ترجمة هذه المدخلات إلى أداء وتحصيل عالي تحتاج إلى تقييمها والوقوف على نقاط قوتها وضعفها، فتحدث تفاعلات ونشاطات مدرسية وتبني أساليب وطرق تدريسية، من خلال هذا تظهر الحاجة إلى تطوير أطر وأدوات تقييم تسمح بفهم النظام التعليمي وسير عمله في سبيل تحقيق الأهداف

المثلى لمختلف المجتمعات، وتوجهت هذه التقييمات عموماً إلى تقييم المحتويات التعليمية، طرق التدريس وكيفية تنفيذها، ساعات التدريس، الجو العام السائد في مختلف مؤسسات النظام، طبيعة الإدارة المدرسية وغناها... إلخ.

كل هذا ينفذ استجابة لمتابعة سير وعمل النظام خاصة أن هذه الإطار التقييمي يقف على مكون مهم في حلقات النظام التعليمي، والذي يطلق عليه أيضاً عملية التحويل من مدخلات خامة إلى نتائج واقعية كان يطمح إليها النظام التعليمي، ومنه تستدعي الضرورة إلى تقييم هذا العنصر ومحاولة فهم واقعه وطريقة اشتغاله من خلال تبني أدوات تقييم موضوعية تسمح بممارسة عملية التقييم الشامل لما يطرأ أثناء عملية التحويل وتحديد أوجه القصور والنجاح ومن ثمة تعزيز النجاح وتدارك النقائص من خلال اعتماد خطط علاجية انطلاقاً من نتائج التقييم، فممارسة التقييم في هذا عمل مطلوب بصفة كبيرة لإعلام مختلف الفاعلين في قطاع التعليم، كالجهاز الرسمية التي تشرف على هذا القطاع وكذا المنتسبين إليه من مدرسين وهيئة الإدارة والمتابعة وكذا المستفيدين المباشرين من الخدمات التعليمية لتصحيح الوضعيات غير المناسبة، لكن الحكم على نجاح النظام التعليمي في مهامه المنوطة له لا يتوقف على طريقة اشتغاله الروتينية فقط، إنما يتعدى إلى البحث في مخرجاته وطبيعتها ونوعيتها، هذا التوجه الأخير القائم على تقييم النظام التعليمي من منظور المخرجات أي ما حققه فعلياً كمنتج نهائي هو الذي يزودنا بالصورة العامة عن قطاع التعليم، فتحقيق المخرجات المنتظرة يكون أكبر دليل على صحة هذا النظام.

8. دواعي تقييم النظم التعليمية:

الوتيرة المتزايدة التي يعيشها العالم في شتى مجالات الحياة، يجعل من النظام التعليمي أحد أدوات مواكبة واستيعاب هذا الكم من التطور الإنساني، كما أن الطموحات المتنامية للمجتمع الدولي لتحقيق الأسبقية وضمان التنافسية الاقتصادية، وتحقيق الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة أدخل مختلف الدول سباق الإصلاحات التربوية ومراجعة المناهج والمقررات، حتى بلغ في بعض الدول حد التغيير الشامل والكلّي في منظوماتها التربوية.

إن هذا الزخم الذي تعيشه مختلف الدول أفرز ضغوطات على النظام التعليمي لتقييمه والوقوف على أوجه القصور فيه وتصحيحها ونبرز فيما يلي أهم المبررات التي دعت إلى قيام دراسات وتنصيب هيئات لتقييم مردود الأنظمة التعليمية:

- تزايد الطلب على التعليم من قبل مختلف شرائح المجتمع، وهذا لعدة أسباب كتحسن المستوى المعيشي وتحقيق الاستقرار في العالم مما ساعد على الزيادة في الإقبال على التعليم. وتزايد أعداد المتعلمين زاد من حجم الموارد المخصصة لهذا القطاع، حيث أصبح يستهلك ميزانيات ضخمة مما يستدعي تقييمه لعقلنة وترشيد النفقات العمومية تحقيقا للنجاعة.

- التنافسية العالمية حيث أصبحت كل الدول تسارع إلى تحسين وتجويد تعليمها للإبقاء على سيادتها عند بعض الدول وتحقيق النهضة عند دول أخرى، وهذا لن يحدث إلا من خلال ممارسة التقييم على الأنظمة التعليمية لتدارك النقائص الموجودة.

- الشروع في إصلاحات عميقة ومتعددة في مختلف أقطار العالم لنظم التعليم، سواء هيكلية أو مضمونا، مما يستدعي ضرورة مراقبة مدى نجاح هذه الإصلاحات.

- الحاجة لمعرفة وفهم ما يحدث داخل هذا النظام، لأنه أخذ على عاتقه تحقيق أهداف المجتمع.

- الضغوطات الممارسة من قبل الأنظمة السياسية لمعرفة مدى نجاعة وفعالية هذا التعليم.

- ظهور منظمات وهيئات دولية متخصصة في مجال تقييم النظم التعليمية وتصنيفها.

- توفير قاعدة بيانات تخص النظام التعليمي لمعرفة معدلات النمو والقيود الإجمالي، تمهيدا لإعداد خطط مستقبلية لاستيعاب الأعداد الكبيرة المقبلة على التعليم.

- إعلام الرأي العام المحلي حول مجريات وعمليات هذه النظم.

9. مستويات تقييم الأنظمة التعليمية:

يمكن تقسيم مستويات التقييم إلى قسمين (مصغر، مكبر) ويندرج تحت كل مستوى مجموعة من

التقييمات وهي كما يلي (كعواشي، 2007):

1.1. التقييم المصغر (Micro-évaluation):

يهتم هذا القسم بتقييم تحصيل المتعلمين خلال أو بعد أي برنامج تعليمي، وتقييم الأساتذة من

حيث مؤهلاتهم ومردودهم، كما يهتم هذا القسم بتقييم طرق التدريس المتبناة للوقوف على فعاليتها إضافة إلى تقييم أعمال الموظفين الإداريين، عموما يهتم هذا المستوى من التقييم بمردود أعمل الأفراد.

2.9. التقييم المكبر (Macro-évaluation):

يهتم هذا المستوى بتقييم البرامج والمناهج لإبراز نقاط الضعف والقوة فيها، ولتحديد مناطق الخلل في تماسك وانسجام عناصرها ولمعرفة مدى تحقيقها لأهدافها. كما تخضع المؤسسات لتقييم هي الأخرى في هذا القسم التقييمي، إضافة إلى هذه التقييمات يخضع النظام التربوي برتمه للتقييم لمعرفة مدى ترابط وتكامل أجزائه وعناصره، وفي قدرته على تحقيق الأهداف التي رسمها المجتمع له والتي رسمها النظام نفسه.

10. خاتمة:

في سياق ما تعيشه النظم التعليمية الرسمية عبر العالم من متطلبات العمليات البيداغوجية والمهام المنتظرة منها من قبل المجتمع، أصبح تقييم النظم التعليمية ضرورة ملحة لمعرفة طريقة اشتغالها والوقوف على أوجه القصور فيها وعلى أي مستوى يقع الخلل، فمن خلال تقديم التشخيص اللازم والدقيق يتسنى للقائمين والفاعلين الرسميين والمشتغلين في تنفيذ السياسات التعليمية تحديد التدخل المناسب، وعليه ينتقل للفعل التقييمي من الاستعمال التقليدي له إلى الاستعمال الحديث الأكثر واتخاذ كاستراتيجية لدعم النظم التعليمية، فهو إجراء يساهم في تحسين عمل هذا النظام والارتقاء بمخرجاته وفق متطلبات المجتمع والنظام نفسه، وتنفيذ هذا الإجراء يتطلب الوعي بمكونات النظام التعليمي والعوامل المؤثرة فيه، لتحديد فيما بعد مواطن التقييم والأدوات المناسبة لتنفيذه. وكما أشرنا سابقا هناك أسئلة مفتوحة يستوجب طرحها لتفعيل هذا التقييم وجعل هذه العملية ذات هدف.

11. قائمة المراجع:

1. جمال، محمد أبو الوفا؛ وسلامة عبد العظيم حسين. (2008). الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم. مصر: دار الجامعة الجديدة.
2. عادل، السيد. (2007). مراقبة وتقييم الأداء في النظام التربوي في دولة قطر. الاجتماع التشاوري الرابع لوزراء التربية والتعليم بالكويت.
3. عبد العالي، كعواشي. (2007). نموذج تقييم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. مجلة اتحاد الجامعات - العربية. 526/501.
4. عبد الكريم، غريب. (2006). المنهل التربوي. المغرب: منشورات عالم التربية. مطبعة النجاح الجديدة.
5. محمود، عباس عابدين. (2004). علم اقتصاديات التعليم الحديث. مصر: الدار المصرية اللبنانية.

6.مطلق، بن مقعد. (2011). تطوير نظام التقويم الشامل لمدارس التعليم العام في ضوء إدارة الجودة الشاملة. أطروحة دكتوراه. جامعة مُجَّد بن سعود. السعودية.

7. Baunay. Y. (2009). L'éducation sous l'emprise de l'évaluation. Institut de recherche de la FSU. Retrieved from <https://www.google.fr/url?sa>

8.De ketele. J; Gerard, F & Rogiers. X. (1997) L'évaluation et l'observation scolaires: deux démarches complémentaires. Éducatons - Revue de diffusion des savoirs en éducation.12. 33-37.

9.Legendre. R. (1993). Dictionnaire actuel de l'éducation. Montréal: Guérin. Paris. Eska.

10.Royse. D; Thyer, B; Padgett, D & Logan, T. (2001). Program evaluation: an introduction. . (3rd ed.). Belmont: Wadsworth/Thomson Learning.